العرب
الخميس 2021/09/09
السنة 44 العدد 12174

لا رسائل إيجابية للمجتمع الدولي في إعلان طالبان عن حكومتها

الاتحاد الأوروبي يستنكر تشكيل أفغانستان حكومة «غير شاملة» ولا «تمثيلية»

استقبلت الأسرة الدولية الأربعاء إعلان طالبان عن حكومتها بحذر شديد وبعدم تفاؤل أكبر، حيث انتقد الاتحاد الأوروبي وألمانيا هذه التشكيلة التي لم تكن جامعية وفق هؤلاء، فيما تعهدت جبهة المقاومة الوطنية التي تضم آخر القوات المناهضة لحركة طالبان باعتبار الحكومة الأفغانية الجديدة غير شرعية مشيرة إلى أنها ستصبح منبوذة.

طالبان تواجه الاحتجاجات في الداخل والانتقادات في الخارج

كابول - واجه إعلان حركة طالبان المتشددة في أفغانستان عن حكومتها مساء الثلاثاء انتقادات لاذعة من قبل عدة دول رأت عدم تطابق بين تعهدات الحركة التي عادت مؤخرا للحكم إثر انهيار القوات الأفغانية التي دربتها الولايات المتحدة وأفعالها.

كما تواجه الحركة التي ضمت أسماء قيادات داخلها فقط للمناصب الوزارية في الحكومة المؤقتة احتجاجات شعبية متصاعدة في مدن كبرى أفضت في محافظة هرات الثلاثاء إلى مقتل شخصين على يد قوات طالبان.

وخارجيا، انتقد الاتحاد الأوروبي الأربعاء الحكومة المؤقتة التي شكلتها حركة طالبان، معتبرا أنها غير "جامعة" ولا ذات صفة "تمثيلية" للتنوع الإثني والديني في البلاد.

هايكو ماس

حكومة لا تشارك فيها جماعات أخرى إشارة لا تبعث على التفاؤل

وقال ناطق باسم الاتحاد الأوروبي في بيان "بعد تحليل أولي للأسماء المعلنة، لا يبدو أن التشكيلة الحكومية جامعة وذات صفة تمثيلية للتنوع الإثني والديني الغني في أفغانستان الذي كنا نأمل أن نشهده ووعدت به طالبان خلال الأسابيع الأخيرة".

وشددت دول الاتحاد الأوروبي الأسبوع الماضي في اجتماع لوزراء خارجية التكتل على ضرورة إرساء "حكومة جامعة وذات صفة تمثيلية" في كابول.

وأشار المتحدث إلى أن ذلك كان "أحد الشروط الخمسة الموضوعة" لإقامة علاقات بين التكتل الأوروبي والسلطة الأفغانية الجديدة.

وأعلنت الحركة الإسلامية المتشددة المعروفة بحكمها القاسي والقمعي في فترة حكمها الأولى بين الأعوام 1996 و2001، تشكيل حكومة غير "جامعة"، على عكس تعهداتها.

وتتكون الحكومة التي سيترأسها الملا محمد حسن أخوند، وهو معاون سابق للملا عمر مؤسس الحركة الذي توفي عام 2013، حصرا من أفراد ينتمون إلى طالبان. ويتحدر جميعهم تقريبا من اتنية البشتون.

وأسماء العديد من الوزراء الجدد، وبعضهم كان بالفعل مؤثرا للغاية في ظل نظام طالبان السابق، مدرجة على قوائم عقوبات الأمم المتحدة. وقبع أربعة منهم في سجن غوانتانامو الأميركي.

ورئيس الوزراء محمد حسن أخوند معروف بكونه هو من وافق على تدمير تمثال باميان بوذا العملاق (وسط) عام 2001، وفقا لمدير تحرير مجلة لونغ وور ومقرها الولايات المتحدة، بيل روغيو.

وأبدت ألمانيا قلقها إزاء الفريق الحكومي الذي أعلنته طالبان وذلك على لسان وزير خارجيتها هايكو ماس.

وقال ماس الأربعاء "إعلان حكومة مؤقتة لا تشارك فيها جماعات أخرى، والعنف الذي وقع الثلاثاء ضد المتظاهرين والصحافيين في كابول ليس إشارات تبعث على التفاؤل".

ومازال الأفغان، الذين شهدوا تقدما كبيرا في مجالات التعليم والحريات المدنية في ظل الحكومة المدعومة من الغرب على مدى 20 عاما مضت، يخشون نوايا طالبان وينظمون مظاهرات يوميا منذ أن تولت طالبان السلطة.

وعلى غرار ما حدث في الأيام الماضية، خرجت تظاهرات جديدة مناهضة للنظام الأربعاء غداة مقتل شخصين في هرات غرب أفغانستان.

وقامت حركة طالبان بتفريق مسيرة صغيرة خاطفة في كابول. وذكرت وسائل إعلام محلية أن الأمر نفسه حدث في فايز آباد (شمال شرق).

وقال ماس إن بلاده على استعداد لمواصلة الاتصالات مع طالبان في محاولة لضمان السماح للمزيد من الأشخاص بمغادرة البلاد التي تعاني من نقص المواد الغذائية وتوقف المدفوعات الدولية.

وقبيل اجتماعه مع وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن في قاعدة رامشتاين الأميركية، شدد وزير الخارجية الألماني "على الحاجة إلى التنسيق الوثيق"، قائلا إنهما سيبحثان كيفية التعامل مع طالبان وكيفية إجلاء المزيد من الناس من البلاد.

وكانت الصين، التي تربطها حدود مع أفغانستان، قد دعت إلى حكومة "منفتحة وممثلة للجميع" بعد وصول طالبان للسلطة وسط الفوضى التي أعقبت انسحاب القوات الأميركية.

وقال وانغ ون بين المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية الأربعاء إن بكين تعتبر تشكيل حكومة جديدة خطوة ضرورية صوب إعادة إعمار أفغانستان.

وأضاف وانغ في إفادة صحافية "نأمل أن تستمع السلطة الجديدة في أفغانستان للشعب من جميع الأعراق والقبائل لترقى إلى مستوى طموحات شعبها وتوقعات المجتمع الدولي".

وتابع وانغ في تصريحات ردا على سؤال عما إذا كانت الصين ستعترف بالحكومة الجديدة، قائلا إن بلاده مستعدة للاستمرار في التواصل مع الزعماء في تلك الحكومة.

وفي طوكيو قال مسؤول بارز إن اليابان ترقب أفعال طالبان وستبقى على التعاون مع الولايات المتحدة ودول أخرى في حين تبدي قلقها على سلامة مواطنيها في أفغانستان.

وقال كاتسونوبو كاتو كبير أمناء مجلس الوزراء الياباني "نفعل ما في وسعنا، عبر جهود مختلفة منها الحوار العملي مع طالبان، على ضمان سلامة المواطنين اليابانيين وأفراد الطاقم المحلي هناك".

ووعد كذلك بدعم اليابانيين الراغبين في مغادرة أفغانستان.

وقالت الأمم المتحدة إن الخدمات الأساسية تنهار في أفغانستان إذ توشك المواد الغذائية وغيرها من المساعدات على النفاد. وأضافت أن أكثر من نصف مليون أفغاني نزحوا داخل البلاد هذا العام.

وفي أحدث ردود الفعل الأربعاء نددت جبهة المقاومة الوطنية وهي آخر قوات مناهضة لطالبان تقهقرت مؤخرا في وادي بانشير بالحكومة "غير الشرعية" قائلة إن مصيرها ستكون منبوذة.

وهذه القوات يقودها أحمد مسعود ابن القيادي التاريخي أحمد شاه مسعود الذي اغتيل في 2001 على أيدي تنظيم القاعدة قبل يومين على هجمات الحادي عشر من سبتمبر.

وقال علي ميسم ناظري الناطق باسم الجبهة إن "الحديث عن طالبان عصرية انتهى... لا وجود لطالبان مؤيدة لحكومة جامعة".

وأضاف "ستصبح حكومة منبوذة، حكومة غير شرعية... انظر إلى عدد الإرهابيين في هذه الحكومة. ونتوقع أن يقوموا بإصلاحات؟".

وقال ناظري إن الحكومة الجديدة لا تمثل التنوع الإثني في أفغانستان.

تصاعد الخلاف بين رئيس الصومال ورئيس الوزراء بسبب مدير المخابرات

مقديشو - تصاعد الخلاف بين أقوى زعيمين في الصومال الأربعاء بعد أن اختار كل منهما شخصا مختلفا لتولي منصب مدير المخابرات في البلد غير المستقر سياسيا والواقع في منطقة القرن الأفريقي ويواجه كذلك هجمات من المتشددين.

ويمثل الخلاف العلني بين الرئيس الصومالي محمد عبدالله محمد ورئيس الوزراء محمد حسين روبلي، المتعلق شكليا بالتحقيق في جريمة قتل، تصعيدا جديدا بعد توتر دام شهورا بينهما في بلد تمزقه هجمات حركة الشباب المتطرفة وتناحر العشائر.

واندلع أحدث خلاف يوم الاثنين عندما أوقف روبلي مدير جهاز الأمن والمخابرات الوطني فهد ياسين عن العمل قائلا إنه لم يرفع تقريرا عن حالة اختفاء واحدة من موظفي الجهاز في يونيو.

وحمّلت الحكومة الأسبوع الماضي حركة الشباب الإسلامية مسؤولية مقتل إكرام تهليل فارح، مما قوبل بالعشرات من المنشورات الغاضبة في مواقع التواصل الاجتماعي من قبل أشخاص يقولون إن جهاز المخابرات ضالع في الأمر.

ونفت الحركة الضلوع في مقتلها.

وبعد توقيف ياسين عين روبلي رجلا آخر هو بشير محمد جامع مديرا مؤقتا لجهاز الأمن والمخابرات الوطني.

ووصف الرئيس خطوة روبلي بأنها غير دستورية وعين في وقت متأخر من مساء الثلاثاء ياسين عبدالله محمد مديرا للجهاز.

وقال جهاز الأمن والمخابرات الوطني على تويتر إن مرشح الرئيس تولى منصبه رسميا في مراسم أجريت صباح الأربعاء. وقال سكان محليون إن هناك إجراءات أمن مشددة حول مقر الجهاز.

ودعا الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة ودول مانحة أجنبية -منها بريطانيا والولايات المتحدة- الثلاثاء إلى وقف التصعيد، كما حثت الرئيس ورئيس الوزراء على "تجنب أي إجراءات قد تقود إلى العنف".

وكان روبلي ومحمد قد اختلفا في أبريل عندما مدد الرئيس من جانب واحد فترة ولايته -التي تدوم أربع سنوات- إلى عامين آخرين مما دفع فصائل مسلحة موالية للرجلين إلى التمركز في مناطق مختلفة من العاصمة مقديشو.

وانتهت هذه المواجهة عندما كلف الرئيس روبلي بمسؤولية الأمن وتنظيم الانتخابات التشريعية والرئاسية التي تأخرت عن موعدها. وكان يفترض أن تستكمل هذه العملية الشهر المقبل لكنها أُرجئت مرة أخرى قبل بضعة أيام.

وكان من المقرر انتهاء شيوخ القبائل من التصويت لاختيار النواب هذا الأسبوع على أن يتم اختيار رئيس للبرلمان وأداء أعضائه اليمين الأسبوع المقبل حتى يتسنى لهم اختيار رئيس للبلاد في العاشر من أكتوبر، لكن العملية تعثرت الاثنين.

وفي بيان أدلى به الرئيس في وقت متأخر الثلاثاء عين ياسين، الذي عزله روبلي، مستشارا أمنيا له.

واتهم روبلي الرئيس "بتعطيل تحقيق فعلي في قضية إكرام تهليل فارح"، مشيرا إلى موظفة المخابرات التي اختفت أثناء عملها في إدارة أمن الإنترنت بالجهاز.

وقالت أسرتها علنا إنها تعتقد أن إكرام قُتلت وحملت الجهاز مسؤولية ذلك. ولم يرد الجهاز على مزاعم الأسرة.

> الأمم المتحدة وبريطانيا والولايات المتحدة حثت رئيس الصومال ورئيس الوزراء على تجنب إجراءات قد تقود إلى العنف

ويأتي ذلك في وقت تستمر فيه التهديدات من قبل الجماعات المتشددة في التربص بالصومال وهو ما يثير مخاوف جدية من أن تستغل تلك الجماعات الأزمة الراهنة لتصعيد عملياتها ضد القوات الحكومية.

وبالفعل، شنت حركة الشباب المتطرفة مؤخرا هجمات تصعيدية ضد القوات الحكومية في الصومال ما جعل مراقبين يرجحون أن تقوي الأزمة السياسية من شوكة هذه الحركة.

وفي وقت سابق، نجحت الحركة في اقتحام قاعدة عسكرية تابعة للجيش الصومالي في وسط البلاد وهو ما ردت عليه قوات الجيش بضربات جوية و"انتصرت" على قوات حركة الشباب، مما أسفر عن مقتل عدد من المسلحين، بحسب وسائل إعلام رسمية لم تذكر تفاصيل عن الضحايا أو وضع القاعدة العسكرية أو البلدة.

الرئيس الصومالي ورئيس الوزراء يعمقان الأزمة السياسية

بدء محاكمة متهمين بالمشاركة في هجمات باريس 2015

باريس - بدأت في العاصمة الفرنسية باريس الأربعاء محاكمة متهمين بالمشاركة في هجمات باريس 2015 التي أسفرت عن مقتل العشرات وسط إجراءات أمنية مشددة.

وقال فرنسي من أصل مغربي، يُعتقد أنه الوحيد الباقي على قيد الحياة ممن شاركوا في الهجمات التي أودت بحياة 130 شخصا في باريس في 2015، الأربعاء إنه "جندي في الدولة الإسلامية"، وذلك في مستهل محاكمة المشتبه بهم في الهجمات.

ومثل صلاح عبدالسلام أمام المحكمة متشحا بالسواد وواضعا كمامة سوداء. وهو واحد من بين 20 متّهما بالضلوع في الهجمات التي نفذها مسلحون يرتدون سترات ناسفة واستهدفت ست حانات ومطاعم وقاعة باتاكلان للموسيقى واستادا رياضيا في الثالث عشر من نوفمبر 2015.

وأعلن تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) مسؤوليته عن الهجمات التي أسفرت عن إصابة المئات أيضا. وكان التنظيم قد حث أتباعه على مهاجمة فرنسا بسبب مشاركتها في القتال ضده في العراق وسوريا.

وكشفت الشرطة التدابير الأمنية حول المحكمة في وسط باريس، ومن المنتظر أن يمثل المتهمون في الجلسة خلف جدار من الزجاج المقوى في القاعة التي أعدت خصيصا للمحاكمة.

وردا على سؤال عن وظيفته قال عبدالسلام (31 عاما) للمحكمة "تركت عملي لأصبح جنديا في الدولة الإسلامية". وقبل المحاكمة قال ناجون من الهجمات وأقارب للضحايا إنهم يتشوقون لسماع الشهادة التي قد تساعدهم في فهم ما حدث ولماذا حدث.

وستستمر المحاكمة تسعة أشهر وتضم 1800 من المدعين وأكثر من 300 محام في ما وصفه وزير العدل إيريك دوبون - موريتي بأنه ماراثون قضائي غير مسبوق.

ومن بين المتهمين العشرين 11 كانوا قيد الاحتجاز تمهيدا لمحاكمتهم، بينما تجري محاكمة ستة غيابيا ويعتقد أن معظمهم توفوا.

جيرالد دارمانان

التهديد الإرهابي بفرنسا كبير، خاصة خلال محاكمة منفذي الهجمات

وذكرت تقارير أن عبدالسلام التزم الصمت أثناء التحقيقات.

ويواجه معظم المتهمين أحكاما بالسجن مدى الحياة إذا أدينوا.

ويواجه المشتبه بهم الآخرون تهما بالمساعدة في توفير أسلحة وسيارات أو لعب دور في تنظيم الهجمات.

ومن المتوقع أن تكون الأيام الأولى للمحاكمة مقتصرة على الإجراءات، حيث سيجري تسجيل الشكاوى، لكن القضاة قد يقرأون ملخصا بشأن كيفية وقوع الهجمات.